

Distr.: Limited
28 November 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

اللجنة الخامسة

البندان ٦٨ (ج) و ١٣٢ من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار [A/C.3/69/L.32](#)

بيان مقدم من الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت اللجنة الثالثة، في جلستها الخمسين، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، مشروع القرار [A/C.3/69/L.32](#)، بصيغته المعدلة شفويا، بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار. وأبلغت اللجنة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار في البيان المقدم من الأمين العام ([A/C.3/69/L.62](#)).

ثانيا - الطلبات الواردة في مشروع القرار

٢ - بموجب أحكام الفقرة ١٣ من منطوق مشروع القرار [A/C.3/69/L.32](#)، ستطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام ما يلي:



الرجاء إعادة استعمال الورق

041214 031214 14-65881 (A)



(أ) مواصلة بذل مساعيها الحميدة ومتابعة مناقشاته بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية والمصالحة في ميانمار، بإشراك جميع الجهات المعنية ذات الصلة، وعرض المساعدة التقنية على الحكومة في هذا الصدد؛

(ب) تقديم كل ما يلزم من مساعدة إلى المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار والمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار لتمكينهما من أداء ولايتهما أداء كاملاً وفعالاً وعلى نحو منسق؛

(ج) تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين، وإلى مجلس حقوق الإنسان، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

ثالثاً - علاقة الطلبات المقترحة بالخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

٣ - تتعلق الطلبات المذكورة آنفاً بالبرنامج الفرعي ١، منع التزايدات وإدارتها وحلها، من البرنامج ٢، الشؤون السياسية، والبرنامج الفرعي ٣، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية، من البرنامج ٢٠، حقوق الإنسان، من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/6/Rev.1).

رابعاً - الأنشطة التي سوف تُنفذ بها الطلبات

٤ - أشار الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة (A/69/362) إلى أنه في خلال الفترة المشمولة بالتقرير من ١١ آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى ٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، واصلت ميانمار إحراز تقدم في خططها الإصلاحية. فقبل انتخابات عام ٢٠١٥، سن البرلمان قوانين جديدة تعبر عن احتياجات الشعب، وتضمن المساءلة الشعبية، وتواصلت الجهود الرامية إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار على كامل الصعيد الوطني، وإلى وضع الإطار اللازم لحوار سياسي. ولم يفتر التوتر في راحين، مما أشاع القلق والجزع على الصعيدين المحلي والدولي. وتولت ميانمار رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وواصلت الأمم المتحدة تعاونها مع ميانمار وتقديم الدعم لها على نطاق واسع.

٥ - وسوف تمثل الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٥ أحد عناصر تقييم حالة الإصلاح الديمقراطي في ميانمار. وسوف يتحدد ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم انتخابي تقني إلى الحكومة بواسطة بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية تقوم بها شعبة المساعدة الانتخابية في إدارة الشؤون السياسية عقب ورود طلب لهذا الغرض من لجنة انتخابات اتحاد ميانمار.

كما أن إعادة النظر في دستور عام ٢٠٠٨ سوف تمثل مسألة مهمة في البرنامج السياسي. وحتى يتسنى إضفاء طابع ديمقراطي حقيقي على هياكل السلطة، فإن من المهم التعاطي مع ترتيبات تقاسم السلطة مع الجماعات العرقية في إطار هيكل إداري اتحادي. ثم إن من الركائز الأساسية للتحويل الديمقراطي للبلد، تعزيز خطة ميانمار الإنمائية لمعالجة التحديات الرئيسية المتمثلة في مكافحة الفقر، وتوفير فرص عمل للشباب، وتحديث هيكلها الإداري، والقيام في الوقت نفسه ببناء اقتصاد يقوم على انفتاح السوق ذي روابط أوسع على امتداد العالم الخارجي.

٦ - وقد أسفرت المفاوضات بين الحكومة والجماعات العرقية المسلحة عن تقدم غير مسبوق. ومع تواصل الجهود المبذولة لتحقيق وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني، ولوضع إطار لحوار سياسي، سوف يعمل المستشار الخاص على تقديم الدعم اللازم من الأمم المتحدة بشأن المسائل ذات الأهمية البالغة، بناء على طلب جميع الأطراف المعنية وبالاتفاق معها. وفي غضون ذلك، فإن الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، والعنف الطائفي في السنوات القليلة الماضية قد حجب، في بعض الأحيان، ما أحرزه البلد من تقدم. وعلى الرغم من أن حكومة ميانمار قد أصدرت مرارا بيانات شديدة اللهجة بشأن ما سوف يُتخذ من إجراءات ضد مرتكبي أعمال العنف، فإن هذه البيانات لم تجد طريقها بما يكفي من الحزم إلى المستوى المحلي. ومن المهم الاستفادة من المبادرات الإيجابية التي اتخذتها مؤخرا حكومة الاتحاد، بما في ذلك إنشاء مركز التنوع والوئام الوطني، وتعيين وزير أول جديد في راحين، وتفعيل خطة عمل ثلاثية السنوات لولاية راحين. ومن المهم المضي قدما في عملية التحقق والمواطنة لصالح طائفة الروهينجا، بما في ذلك المشردين، والتصدي للتمييز الذي طال أمده ضد هذه الطائفة ضمن آلية متوافقة مع قانون البلد، ومع المبادئ الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان المعترف بها.

٧ - وقد كان من المفيد للغاية ما لقيه المستشار الخاص من تفهم ودعم فيما بذله من جهود للتواصل مع كل الأطراف المعنية في ميانمار. وفي حين أن الأمين العام يؤكد مجددا ضرورة استمرار التعاون المثمر بين الأمم المتحدة وميانمار من خلال برنامج قطري مكتمل، فإنه يدعو في الوقت ذاته الدول الأعضاء إلى تقييم مدى الحاجة إلى استمرار مساعيهم الحميدة خلال العام المقبل مع انتقال البلد إلى المرحلة الحاسمة لانتخابات عام ٢٠١٥، منجزا خطته الإصلاحية، ودخوله مرحلة جديدة تماما في سياق المصالحة الوطنية. ومع إحاطته علما بإبداء الدول الأعضاء دعمها للمساعي الحميدة، وإدراكا منه لما يمكن للأمم المتحدة تقديمه مساعدة بناءة بقدر كبير في الحفاظ على المسار الإيجابي للعملية الإصلاحية وتعزيز ذلك

المسار، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن ينظر على نحو قاطع في تعديل ولاية المستشار الخاص للأمين العام بحيث تركز على مجالات الإصلاح الديمقراطي ودعم العملية السلمية، وتعزيز التماسك بين الطوائف.

٨ - واتساقا مع الطلبات الواردة في الفقرتين ١٣ (أ) و (ب) من منطوق مشروع القرار [A/C.3/69/L.32](#)، سوف يواصل الأمين العام في عام ٢٠١٥ بذل مساعيه الحميدة، ويتابع مناقشاته بشأن حقوق الإنسان، والديمقراطية، والمصالحة في ميانمار، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، ويقدم المساعدة التقنية إلى الحكومة في هذا الصدد؛ ويقدم كل ما يلزم من مساعدة إلى المستشار الخاص والمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار لتمكينهما من أداء ولايتهما أداء كاملا وفعالا ومنسقا. وسوف تُبذل مساعي الأمين العام الحميدة من خلال مستشاره الخاص وفريقه، بالتنسيق الوثيق مع إدارة الشؤون السياسية في المقر. وسوف يقدم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

خامسا - الاحتياجات التقديرية من الموارد

٩ - إن مواصلة بذل الأمين العام لمساعيه الحميدة، ومتابعة مناقشاته بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية والمصالحة في ميانمار، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، على النحو المطلوب في الفقرة ١٣ (أ) من منطوق مشروع القرار [A/C.3/69/L.32](#) لمدة عام من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، هي أنشطة تبلغ تكلفتها التقديرية ١ ١٦١ ٠٠٠ دولار، مخصوما منها الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

١٠ - وتغطي هذه الموارد مرتبات المستشار الخاص (برتبة وكيل الأمين العام)، وثلاثة من موظفي الشؤون السياسية (٢ ف-٤ و ١ ف-٣) ومساعد واحد (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، إضافة إلى احتياجات تشغيلية أخرى. وسوف تقوم إدارة الشؤون السياسية بتقديم دعم فني وإداري آخر إلى المستشار الخاص.

١١ - وقد أدرجت الاحتياجات المذكورة أعلاه في تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، والمساعي الحميدة، والمبادرات السياسية الأخرى المأذون بها من الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن ([A/69/363/Add.1](#)).

١٢ - وفيما يختص بالطلب الوارد في الفقرة ١٣ (ب) من المنطوق، والمتعلق بالمقررة الخاصة، فإن ما يتصل به من احتياجات يعتبر ذا "طابع دائم"، وعليه، رُصد مبلغ مقداره ٢٠٠ ٧٤ دولار سنويا لتنفيذ الأنشطة التي تقوم بها المقررة الخاصة، وذلك في إطار الباب ٢٤، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

سادسا - الموجز

١٣ - إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار [A/C.3/69/L.32](#)، ستلزم احتياجات من الموارد يبلغ صافيها بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين ٠٠٠ ١٦١ ١ دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، من أجل مواصلة الأمين العام بذل مساعيه الحميدة فيما يتعلق بالحالة في ميانمار.

١٤ - وتُلتَمس الموافقة على تلك الاحتياجات في سياق تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، والمساعي الحميدة وسائر المبادرات السياسية المأذون بها من الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن ([A/69/363/Add.1](#))، والمعروضة حاليا على الجمعية العامة.